

## اتجاهات سوق العمل في الجزائر

أ. عبد الحليم جلال

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

d.abdelhalim@yahoo. Fr

### الملخص :

يهدف هذا المقال إلى الوقوف على أهم اتجاهات ومؤشرات سوق العمل في الجزائر، التي تعد بمثابة أدوات لتلخيص حالة ذلك السوق وقاعدة أساسية يستند عليها عند وضع سياسات التشغيل في مختلف البرامج التنموية، لا سيما ما تعلق منها بتقليل مستويات البطالة وترقية الشغل وانعكاسات ذلك على المجتمع وموارده البشرية.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، مؤشرات سوق العمل، البطالة.

### Abstract:

This study focuses on trends and indicators of the labor market in Algeria, before defining effective policies relating to the Algerian labor market, it is important to collect, disseminate and assess information on this market, for monitor and evaluate the realities of the world of work at the time.

**Key words:** labor market, indicators of the labor market, unemployment

## مقدمة :

تعد عملية استحداث فرص العمل اللائق و المحافظة على استدامتها من أبرز العوامل المؤثرة في التنمية المجتمعية، " فالوظائف ليست مجرد ناتج ثانوي للنمو الاقتصادي، إذ يمكنها - حتى غير الرسمية منها - إحداث التحول على ثلاثة أبعاد:

- مستويات المعيشة: فالفقر يقل كلما شق الناس طريقهم بالعمل ليفلتوا من المعاناة وشظف العيش، ولاسيما في البلدان التي يضيق بها نطاق إعادة توزيع الموارد.
- الإنتاجية: تزداد الكفاءة كلما صار العمال أكثر إتقاناً لأعمالهم، وكلما ظهر المزيد من الوظائف المنتجة واختفت تلك الأقل إنتاجية.

- تماسك النسيج الاجتماعي: تزدهر المجتمعات كلما جمعت الوظائف شمل الناس من مختلف الأعراق والخلفيات الاجتماعية و خلقت إحساساً بتوفر الفرص". ( البنك الدولي، 2013:01)

وقد تزايدت الجهود الدولية في دعم العمل اللائق في السنوات الأخيرة ، ونشير مثلا إلى " إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عوامة عادلة " الذي يشكل إطارا للنهوض بعوامة عادلة قائمة على العمل اللائق ، وقد تلقى دعما دوليا واسع النطاق على أعلى المستويات السياسية الإقليمية والعالمية. (منظمة العمل الدولية، 2008:01)

وبالعودة إلى الجزائر ، و من منطلق تأثير اتجاهات سوق العمل على عملية التنمية في المجتمع الجزائري ، يصبح التعرف على أهم العوامل المؤثرة في استحداث الوظائف داخل هذا السوق ، و خصائص مكوناته وتوفير المؤشرات و البيانات المتعلقة بالموارد البشرية فيه - خاصة الفئة الناشطة اقتصاديا ، من مشغولين و متعطلين - عاملا مساعدا على فهم أداء سوق العمل و رصد مظاهر الديناميكية

والاختلال فيه ، بما قد يساعد على وضع و تطوير سياسات التشغيل المناسبة ، لا سيما ما تعلق منها بخدمات توجيه طالبي العمل و التدريب المهني ، استحداث فرص العمل و المحافظة على استدامتها.

وانطلاقا من هذا قمنا بصياغة التساؤلات التالية : ما هي أبرز اتجاهات و مؤشرات سوق العمل في الجزائر لا سيما ما تعلق منها بجانب عرض العمل؟ و كيف يؤثر الوضع الاقتصادي العام - كأحد العوامل الأساسية- في استحداث فرص العمل بالجزائر؟

أهداف البحث : نسعى من خلال هذه الدراسة إلى :

- استعراض بعض من خصائص و اتجاهات استحداث الوظائف في العالم ، لا سيما وأن مجالات أسواق العمل لم تعد تقتصر على النطاقين المحلي و الوطني فقط بل صار لسوق العمل الدولي تأثيرا كبيرا على حركية الموارد البشرية بين الدول بما فيها الجزائر.

- تتبع أهم تطورات سوق العمل في مجال استحداث الوظائف، مع إبراز و تحليل تأثير الوضع الاقتصادي الكلي بالجزائر- كأحد العوامل المؤثرة- على سوق العمل.

- عرض و تحليل بعض المؤشرات المفتاحية المرتبطة بجانب العرض على العمل (الفئة الناشطة اقتصاديا) في سوق العمل بالجزائر .

ومن أجل الإحاطة قدر الممكن بالموضوع ، ارتأينا تناوله من خلال المحاور التالية:

- تحديد المفاهيم.

- اتجاهات الاستخدام في العالم .

- تطورات استحداث الوظائف في سوق العمل بالجزائر.

- مؤشرات مفتاحية حول سوق العمل بالجزائر.

**(1) تحديد المفاهيم:****(1-1) سوق العمل :**

يعبر سوق العمل عن : " المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل، وتمتاز سوق العمل بعدة خصائص، وهي أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل، وظروف العمل لا تقل عن السعر(الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة".(الحاج ، 2003:03)

كما عرفته منظمة العمل الدولية على أنه : " الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا ، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمدّ السوق بالعاملين.

و سوق العمل هو تحديدا الإطار الذي تتشكّل فيه القوى العاملة، أو كما يقال، هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة. لكن القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل (مثل العوامة تنامي السمة غير المنظمة في العمل) ولا يتسم سوق العمل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الاقتصاد والمجتمع عموما. (منظمة العمل الدولية:2009:49)

وبناء على ما سبق يمكننا القول، بأن سوق العمل هو المجال الذي يتفاعل فيه عرض العمل (الباحثين عن العمل من البطالين) وطلب العمل (عارضى الوظائف من المؤسسات و أرباب العمل ) من خلال تبادل مهارات العمل مقابل الحصول على مقابلا لها أو ما يطلق عليها شروط الاستخدام .

## 2-1 مؤشرات سوق العمل:

مؤشرات سوق العمل هي : " أدوات كمية أو نوعية تستعمل لرصد التغيرات أو التقدم في ظاهرة تنتمي لمنظومة سوق العمل وقد ترتبط بمنظومات أخرى ، فهي أدوات لتلخيص حالة سوق العمل .

و تستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة منظومة سوق العمل....، كما تستخدم هذه المؤشرات لمقارنة الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة وبالتالي مقارنة كفاءة منظومة سوق العمل المحلي مقارنة بالأسواق الخارجية، فمؤشر البطالة يستخدم للحكم- جزئيا- على أداء منظومة سوق العمل ، فالبطالة المرتفعة تعني أن هناك خلافا في تلك المنظومة ، قد يكون سببه الخلل في منظومة التعليم." (مريان وآخرون، 2006:06)

وفي هذا السياق ، نشير إلى إصدار المكتب الدولي للعمل منذ 1999، لدليل تحت مسمى : ( مؤشرات مفتاحية لسوق العمل ) (\*)

-Key Indicators of the Labour Market (KILM) - Indicateurs Clés Du Marche Du Travail (ICMT).  
وسنركز في هذا المقال على المؤشرات المرتبطة بجانب عرض العمل، و تتجلى أهميتها في استخدامها عند وضع ورسم السياسات و تخطيط الموارد البشرية و تنفيذ مختلف المشاريع التنموية، و تشمل المؤشرات التالية : (السكان الناشطين اقتصاديا و المشاركة في قوة العمل ، السكان المشتغلين ، توزيع مستويات البطالة) في الجزائر، و يمكن احتسابها من خلال المعادلات التالية:

أ) مؤشر المشاركة في قوة العمل (السكان الناشطين اقتصاديا) :

معدل المشاركة في قوة العمل المنقح = أعداد المشتغلين + أعداد المتعطلين / عدد السكان في سن العمل x 100.

## ب) مؤشر السكان المشتغلين:

نسبة المشتغلين بأجر = عدد المشتغلين بأجر / التعداد الكلي للمشتغلين  $100x$ .

نسبة المشتغلين لحسابهم الخاص = عدد المشتغلين لحسابهم الخاص / التعداد

الكلي للمشتغلين  $100x$ .

نسبة أصحاب العمل = عدد أصحاب العمل / التعداد الكلي للمشتغلين  $100x$ .

ج) مؤشر البطالة : مستوى البطالة = عدد الأشخاص المتعطلين ( البطالين ) / إجمالي

عدد الأشخاص في قوة العمل  $100x$ .

## 3-1) مفهوم البطالة :

بحسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر ، تشمل تسمية " البطالين " كل

الأشخاص الذين تجاوزوا سنا محددًا والذين كانوا عند إجراء التحقيق الإحصائي:

- دون عمل ، سواء كان هذا العمل بأجرة أو بدونها.

- متوفرون ومستعدون للعمل - خلال فترة التحقيق الإحصائي.

- يبحثون عن العمل، بمعنى قاموا بإتباع تدابير خاصة من أجل البحث عن العمل

كالتسجيل على مستوى مكاتب التشغيل العمومية.....(Ons,2016:15).

ويعرفها تقرير التنمية البشرية لمنظمة الأمم المتحدة على أنها: "نسبة القوى

العاملة من الفئات العمرية 15 سنة وما فوق التي لا تمارس عملا مدفوع الأجر أو عملا

للحساب الخاص ولكنها جاهزة للعمل، وقد قامت بخطوات معينة بحثًا عن عمل لقاء

أجر أو عمل للحساب الخاص".(منظمة الأمم المتحدة:2010.228)

كما تعرف كذلك على أنها: "ظاهرة اجتماعية تعبر عن العمالة الناقصة، وتتجسد

في التفاوت بين العمل وسوق الإنتاج، إذ تقوم على كون شريحة من السكان القادرين

على العمل ولا تجد عملا لها". (خليل ، 1995:92)

مما سبق ، يمكننا القول أن البطالة هي حالة عدم وجود عمل للباحثين عنه، رغم توفرهم على الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود موارد بشرية في قوة العمل، لا تعمل أو سبق لها العمل، قادرة على العمل ، ترغب وتبحث عنه ، ولكنها لا تحصل عليه وبالتالي : فهي موارد بشرية متعطلة عن ممارسة أي نشاط إنتاجي دائم أو مؤقت .

#### 4-1 ) تعريف السكان النشطين اقتصاديا (*la population Active du moment*)

يعرّفهم القرار المتعلق بإحصائيات السكان النشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة الذي اعتمد في 1982 بأنهم: "جميع الأشخاص من الجنسين الذين يوفران الإمداد باليد العاملة لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية كما عرّفها نظم الأمم المتحدة للحسابات والموازن القومية خلال فترة زمنية مرجعية محددة". ( مكتب العمل الدولي، 1982)

أما الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، فيرى أن هذه الفئة تتكون من السكان المشتغلين فعلا، وكذا الذين يبحثون عن شغل (كلّ شخص في سن العمل (16-64 سنة) اشتغل أو لم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء ويبحث عن عمل). (Hamel,65-66)

تضم فئة النشطين اقتصاديا كل من الأشخاص البطالين وكذا الأشخاص المشتغلين (*La population occupée du moment*) أو الملتحقين بعمل و تعرفهم منظمة العمل الدولية على أنهم: " جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على سن معينة و يكونون خلال فترة مرجعية قصيرة ، مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد في فئة من الفئات التالية، يعمل بأجر ، يعمل لحسابه الخاص". ( منظمة العمل الدولية، 15:2009)

ومما سبق نقصد بفئة الناشطين اقتصاديا ، فئة السكان ، ممن هم في سن العمل، يعملون (المشتغلون) ، أو هم بصدد البحث عن العمل ويمتلكون القدرة والرغبة في العمل (البطالون) ، أي تشمل الجزء من السكان -من الإناث و الذكور- الذي يمكنه المساهمة في النشاط الإنتاجي.

## (2) اتجاهات الاستخدام في العالم :

أدت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها مختلف دول العالم ، إلى التأثير في خلق وظائف جديدة للأشخاص الوافدين على سوق العمل، وفي هذا السياق صرح غاي رايدر (Guy Rider) المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، بالقول : "نحن نواجه مصاعب مزدوجة تتمثل في تلافي الأضرار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية وخلق فرص عملٍ نوعية لعشرات الملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام. ويواصل النمو الاقتصادي أدائه المخيب للآمال على صعيد المستويات و درجات الشمول، ويرسم ذلك صورةً مقلقة للاقتصاد العالمي ولقدرته على توليد فرص عملٍ كافية، ناهيك عن فرص عملٍ نوعية. واستمرار المستويات العالية من أشكال العمل الهشة إلى جانب عدم إحراز أي تقدمٍ في جودة فرص العمل - حتى في البلدان التي تحسنت بياناتها الإجمالية - يدقان ناقوس الخطر. ويتعين علينا ضمان تقاسم مكاسب النمو بطريقةٍ شاملة ." (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2017)

وقد تراجع النمو الاقتصادي العالمي في عام 2016 إلى أدنى حد له منذ (06) سنوات، بمعدل (03%)، مع توقع ارتفاع بسيط في ( 2017: 3.4%) وفي (2018 : 3.6 %). هذه المعطيات تدفع لطرح تساؤلات حول القدرة على خلق العدد الكافي من الوظائف، فعدد طالبي العمل و مستويات البطالة ستبقى مرتفعة على المدى القصير، في حين فئة السكان الناشطين ستواصل ارتفاع تعدادها .



مع التذكير بأن المستوى العام للبطالة في العالم بلغ في 2015، 197.1 مليون شخص - أي أكثر من مستواها في 2014 بقرابة مليون شخص، أي أكثر من مستويات ما قبل الأزمة بما يزيد عن 27 مليون شخص- و تُعزى هذه الزيادة في عدد الباحثين عن عمل أساساً إلى البلدان الناشئة والبلدان النامية لا سيما في أمريكا اللاتينية، وكذلك بعض البلدان الآسيوية (خاصة الصين) وعدد من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية. (07: Bit,2016)

و بحسب التوقعات ، فإن مستويات البطالة العالمية في 2017، سترتفع إلى (5.8%) - مقابل (5.7%) في 2016- مع زيادة لعدد البطالين الباحثين عن عمل ، قدرها ( 3.4 مليون شخص) ، مع تجاوز المستوى العام للبطالة في 2017 ، 201 مليون شخص بقليل. (01: Bit,2017)

### جدول (01): اتجاهات وتوقعات مستويات البطالة في العالم (2016-2018):

نسب البطالة(%)			مستويات البطالة( تعداد البطالين بالملايين )			
2018	2017	2016	2018	2017	2016	السنة
5.8	5.8	5.7	203.8	201.1	197.7	العالم
6.2	6.2	6.3	38.0	37.9	38.6	دول متقدمة
5.7	5.7	5.6	149.2	147.0	143.4	دول ناشئة
5.5	5.5	5.6	16.6	16.1	15.7	دول في طريق النمو

Source: Organisation International Du Travail: *Modèles économétriques des tendances, novembre 2016*. ([www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_541145/lang-%20fr/index.htm](http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_541145/lang-%20fr/index.htm))

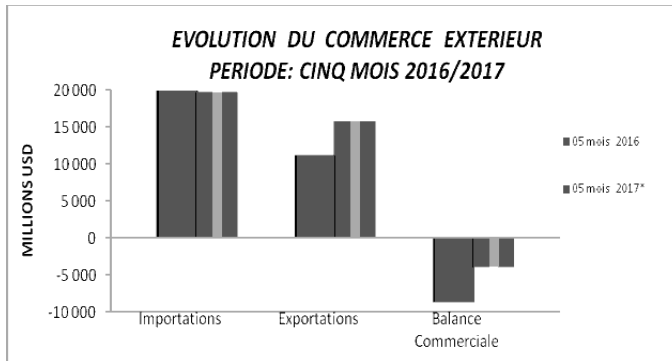
### 3) تطورات استحداث الوظائف في سوق العمل بالجزائر:

ترتبط آليات استحداث الوظائف في أي بلد، بجملة من العوامل كخصائصه الديمغرافية ، مستوى تطوره ، موارده المختلفة ، تشريعات العمل، وبالتالي من المهم توافر بيانات و معلومات حول هذه العوامل، لتحليلها والاستعانة بها في معرفة كيفية تأثيرها على تلك الآليات.

وسينصب تركيزنا على وضع الاقتصاد الكلي في الجزائر، الذي يعد عاملا مؤثرا على استحداث الوظائف و مستويات البطالة - مع إقرارنا بوجود عديد العوامل الأخرى (كسياسات التشغيل، النمو الديمغرافي و توزيع السكان، تشريعات العمل، القيم الثقافية و الاتجاهات نحو العمل في المجتمع....) التي لا يمكننا تغطيتها جميعا في هذه الورقة البحثية.

وفي هذا السياق، يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبطا بشكل أساسي بقطاع المحروقات، الذي شهد تراجعا كبيرا بسبب الهبوط الحاد في أسعار المحروقات، فقد سجل الميزان التجاري خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2017 عجزا قدره بـ (04 مليار دولار أمريكي)، إذ قدر حجم الواردات بـ (19.67 مليار دولار أمريكي) مقابل صادرات قدرت قيمتها بـ (15.70 مليار دولار أمريكي) مع التذكير أن المحروقات شكلت (94.63%) من هذه الصادرات، في حين سجلت المواد المصدرة خارج المحروقات نسبة (05.37%)، أي ما قيمته (843 مليون دولار أمريكي). (DGD,2017:04)

II)



Source : Direction Générale des Douanes : Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie (Période: Cinq premiers mois 2017), Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Algérie, 2017.p04.

شكل (01): التجارة الخارجية في الجزائر (الخمس أشهر الأولى من 2016 و 2017)

وكان لهذه التحولات في الوضع الاقتصادي العام بالجزائر، انعكاسات عديدة على استحداث مناصب عمل للأشخاص البطالين، فقد تميز سوق العمل في الجزائر، بارتفاع مستويات البطالة - خاصة ما بين (1986-1999) نتيجة جملة من العوامل، يأتي على رأسها:

- الأزمة الاقتصادية الحادة نتيجة انهيار أسعار المحروقات و ما تبعها من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، تطبيق برنامج إعادة الهيكلة وما نجم عنه من غلق عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، تراجع حجم الاستثمارات وإنشاء مؤسسات جديدة، تسريح العمال.

هذه العوامل مجتمعة، أدت إلى إحداث اختلالات وعدم توازن في سوق العمل خلال تلك الفترة، ومن مظاهرها: قلة فرص العمل المتاحة مقابل تزايد أعداد الباحثين عن فرص للتوظيف.

وبعودة الانتعاش لسوق المحروقات في أواخر القرن الماضي، عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في مداخيلها المالية، انعكس هذا الأمر إيجابا على مستويات التشغيل وهذا ما تبرزه مثلا إحصائيات تقرير الوزارة الأولى بعنوان: " حصيلة المنجزات الاجتماعية والاقتصادية 1999-2008"، والتي تؤكد على استحداث (6.258.440) منصب عمل في فترة ما بين (1999/01/01 - 2008/12/31). (الوزارة الأولى، 2009:13) لكن الملاحظ على هذه المناصب أن عددا كبيرا منها استحدثت على مستوى المؤسسات و الإدارات العمومية، ناهيك عن ما تم انجازه في إطار عقود ما قبل التشغيل و ترتيب المساعدة على الإدماج المهني والتي أدت إلى حدوث تشعب و فائض كبير من المستخدمين، خاصة في قطاع الوظيفة العمومية - وقد تم مؤخرا توقيف توجيه طالبي العمل نحو هذا القطاع - .

يضاف إلى ما سبق ، مناصب العمل الدائمة على مدى سنة في إطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة ، التي صاحبت إنجاز المشاريع التنموية خلال الفترة الأنفة الذكر، وهي المناصب التي سرعان ما زالت بانتهاء انجاز تلك المشاريع أو بتوقيفها في إطار سياسة ترشيد النفقات التي طبقتها الحكومة الجزائرية مؤخرا للتعاطي مع الأزمة ، وفيما يخص المناصب المستحدثة في إطار تشجيع المبادرات المقاولاتية في إطار القروض المصغرة لإنشاء المؤسسات ، لم يكن عددها كبيرا ، إذ بلغ تعداد تلك المؤسسات في 2016/12/31 : (1022 621) مؤسسة موزعة كالآتي : (993170) مؤسسة مصغرة ، (26281) مؤسسة صغيرة و (3170) مؤسسة متوسطة . (MIM,2017:09)

الملاحظ أن تلك المؤسسات، غالبيتها مؤسسات مصغرة ، تشغل أقل من 10 عمال، ناهيك عن قلة جدواها الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق باستحداث الوظائف والمحافظة عليها، فالتحول نحو اقتصاد السوق يتركز على مساهمة القطاع الخاص والمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة تحديدا، " وقد بلغ عددها على المستوى العالمي في 2014 ما بين 420 و 510 مليون مؤسسة ". (BIT.2015:05)

فهذه المؤسسات تمثل نحو (90%) من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه بنسبة (46%) من الناتج المحلي العالمي و توفر ما بين (40-80%) من إجمالي فرص العمل ، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو (85%) و (51%) من إجمالي الناتج المحلي في كل من انكلترا و الولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب. ( الأسر، 2010:47)

لكن ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية، صار من الضروري إيجاد ميكانزمات فعالة في مجال التشغيل، لا سيما " لأهمية رفع معدلات الإنتاجية بعامة، وإنتاجية عنصر العمل بخاصة، بغرض توسيع الطاقة الإنتاجية بما يسمح برفع معدلات التشغيل، من جهة أولى و زيادة إمكانيات رفع مستويات الدخل للمشتغلين في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة ثانية..... و تفعيل تدخل الدولة في الأسواق، ووجهت جانبا من صفقة إنقاذ النظام المالي إلى تطوير مشروعات للبنية الأساسية، تولد فرص التشغيل وزيادة الدخول على مستوى الاقتصاد، في مسعى لمواجهة الركود". (منظمة العمل العربية، 2010:11)

#### 4) مؤشرات مفتاحية حول سوق العمل في الجزائر:

قبل استعراضنا لأهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر، نود الإشارة إلى أن مجمل الإحصائيات مستمدة من الديوان الوطني للإحصائيات، الذي يعد المصدر الوحيد الذي يقدم تقارير إحصائية متنوعة في هذا المجال، بالرغم من وجود نوع من القصور والمحدودية في بعض الأحيان، كقلة الإحصائيات المتعلقة بسوق العمل الغير الرسمي في الجزائر، الذي يشغل عدد كبير من الأشخاص خارج الأطر الرسمية.

#### 4-1) الخصائص الديمغرافيا لسكان الجزائر:

و يظهر تأثير النمو السكاني على قوة العمل، من منطلق أن حجم السكان و توزيعهم، يعد من العوامل المؤثرة في عملية التنمية واستغلال الموارد في المجتمع، فغالبا ما يؤدي النمو السكاني المرتفع و انخفاض مستوى النمو الاقتصادي في المجتمع - إلى ارتفاع مستويات البطالة ويظهر ذلك في تزايد عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل، ما يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل .

عرف النمو السكاني في الجزائر عدة تطورات منذ الاستقلال، إذ انتقل التعداد السكاني من (12.096.000 نسمة) في 1966 إلى (22.512.000 نسمة) في 1986، ووصل في 2011 إلى 36.717.000 نسمة. (الديوان الوطني للإحصائيات، 2011:34) وفي 2014، بلغ تعداد سكان الجزائر حوالي (39.114.276) نسمة موزعة كالتالي: ذكور: (19.801.164) وإناث: (19.313.112). (ONS,2015:08).

ووصل في 01 جويلية 2016 إلى (40.835.602) نسمة، موزعة على النحو الآتي: ذكور (20 680 271) نسمة، إناث (20 155 331) نسمة. (ONS,2017:09).

يمكننا التذكير بأنه وتحت احتمال بقاء معدل النمو السكاني في السنة الجارية (2017) على نفس مستوى ما سجل في (2016)، فيرجح بلوغ إجمالي سكان الجزائر (42.2 مليون نسمة) في جانفي 2018. (ONS,2017:01).

جدول (02): توزيع سكان الجزائر بحسب السن القانونية للعمل (2008-2016):

المجموع	2008		المجموع	2016		الفئات العمرية
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
3 696 217	1 879 122	1 817 095	3 027 490	1 545 852	1 481 638	19-15 سنة
3 821 549	1 925 495	1 896 054	3 475 531	1 770 599	1 704 932	24-20 سنة
3 472 414	1 755 956	1 716 458	3 769 375	1 905 862	1 863 513	29-25 سنة
2 778 433	1 397 869	1 380 564	3 712 677	1 869 205	1 843 472	34-30 سنة
2 376 057	1 183 750	1 192 307	3 170 670	1 600 409	1 570 261	39-35 سنة
2 045 699	1 021 168	1 024 531	2 553 385	1 277 743	1 275 642	44-40 سنة
1 653 692	829 312	824 380	2 210 557	1 099 063	1 111 494	49-45 سنة
1 365 095	691 935	673 160	1 845 562	920 171	925 391	54-50 سنة
1 078 531	555 608	522 923	1 475 864	738 852	737 012	59-55 سنة
34 590 585	17 500 578	17 090 007	40 835 602	20 680 271	20 155 331	المجموع

Source : Office National des Statistiques : **Démographie Algérienne 2016**, n :779, la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, Alger, juin 2017, p.09.

## 2-4 مؤشر المشاركة في قوة العمل (السكان الناشطين اقتصاديا) :

بلغت هذه الفئة في سبتمبر 2016، (12 117 000) نسمة مقابل (11.932.000) نسمة في سبتمبر 2015 ، مثلت الإناث (2 392 000) نسمة ما يعادل (19.7%) من إجمالي فئة السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر.

وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر (41.8%) وتتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ ( 66.6%) لدى الذكور و(16.6%) لدى الإناث، وتميزت وضعية سوق العمل خلال هذه الفترة -سبتمبر 2016- بارتفاع بسيط في حجم السكان الناشطين اقتصاديا تحديدا من الباحثين عن عمل، وتراجع طفيف في حجم الفئة المشتغلة . (01: 2016, Ons)

## جدول (02) : توزيع السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر سبتمبر 2016 :

المجموع			التوزيع حسب التعداد الجنس
ذكور	إناث	المجموع	
9.725.000	2.392.000	12.117.000	السكان النشيطون اقتصاديا
8.933.000	1.912.000	10.845.000	السكان المشتغلون
%66.6	%16.6	%41,8	نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي
2.740.000	394.000	3.133.000	أرباب عمل ومستقلون
3.256.000	920.000	4.176.000	أجراء دائمون
2.820.000	562.000	3.382.000	أجراء غير دائمون - مريضون
118.000	37000	154.000	المستفيدين من مساعدات عائلية
792.000	479.000	1.272.000	البطالون
08.1	20	10,5	نسب البطالة (%)

Source : ONS (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**, n763, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016, p.04.

## 3-4 مؤثر السكان المشتغلين في الجزائر:

لمؤشر المشتغلين أهمية تتجلى في قياسه لنسبة المشاركين في العملية الإنتاجية، فكلما كانت نسبة هذا المؤشر متدنية، دلت على ارتفاع نسبة الفئات الغير المنتجة من إجمالي السكان، أي أنهم إما متعطلين ( في وضعية بطالة)، أو أنهم خارج قوة العمل. وبلغ إجمالي السكان المشتغلين في الجزائر في سبتمبر 2016: (10.845.000) شخصا يشكل حجم الفئة العاملة النسوية (1.912.000) مشتغلة، ما يمثل (17.6%) من إجمالي اليد العاملة وفيما يخص نسبة العمالة -نسبة السكان المشتغلين على إجمالي عدد السكان البالغين 15 سنة فأكثر- فقد شهدت انخفاضا نسبيا مقارنة بأفريل 2016. (01: 2016, Ons)

## جدول (03): توزيع فئة السكان المشتغلين في الجزائر - سبتمبر 2016:

المجموع		الذكور		الإناث		الجنس قطاع النشاط
40,2	4.355.000	35,5	3.167.000	62,1	1.188.000	عمومي
59,8	6.490.000	64,5	5.766.000	37,9	724.000	خاص- مختلط
100	10.845.000	100	8.933.000	100	1.912.000	المجموع

Source : ONS (2016) : Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016, n763, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016, p.04.

من المؤشرات الفرعية ذات الصلة بمؤشر المشتغلين ، نجد مؤشر طبيعة قطاع النشاط ( الحالة العملية للمشتغلين) ، إذ يمكن من التمييز بين العاملين بأجرويين العاملين لحسابهم الخاص ، كما يمكن كذلك من التمييز بين العاملين في القطاع العمومي ونظراًؤهم ممن يشتغلون في القطاع الخاص .

يظهر الجدول في البعد المتعلق بالتصنيف القانوني لقطاع النشاط، هيمنة القطاع الخاص من حيث عدد المشتغلين (59.8%) مقابل (40.2%) للقطاع العمومي،



وهذا الأمر يمكن إرجاعه للتحويل نحو تبني اقتصاد السوق منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ، ناهيك عن تراجع القطاع العمومي ومن أبرز الأمثلة على ذلك غلق عدد كبير من المؤسسات التابعة لهذا القطاع .

كما أن السمة البارزة في نمط التشغيل، غلبة الاستخدام وفق نمط عقود العمل – مفتوحة أو محددة المدة - في القطاع الخاص، في حين أن غالبية الوظائف الدائمة، فتركز في القطاع العمومي.

وفيما يخص توزيع المشتغلين بحسب قطاع النشاط ، نسجل هيمنة قطاعي التجارة و الخدمات الذي يشغل (61%) من إجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة (17.5%) ثم قطاعي الصناعة والفلاحة (13.5%) و(8%) ونشير كذلك إلى آلية التشغيل عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل، إذ سجل تنصيب (92 394) طالبا للعمل، في إطار عقود المساعدة على الإدماج المهني خلال الثلاثي الأول سنة 2017. (Anem,2017:03)

#### 4-4 مؤشر مستويات البطالة في الجزائر :

لمؤشر البطالة أهمية بالغة في فهم سوق العمل ، لارتباطه بمكون أساسي لقوة العمل ، و نقصد به الأشخاص المتعطلين ، الذين يكونون إلى جانب الأشخاص المشتغلين ، تلك القوة – كما أشرنا إلى ذلك آنفا- .

كما يعد هذا المؤشر ، أحد وسائل قياس أداء سوق العمل من ناحية وجود توازن أو اختلالات بين عروض العمل و الطلب عليه، و يتجلى ذلك في قدرة البلد على خلق فرص عمل جديدة أو فقدها في حالات انخفاض معدلات النمو نتيجة مختلف الأزمات .

وفيما يخص الجزائر ، بلغت فئة البطالين على المستوى الوطني ، خلال -  
سبتمبر 2016- حجما يقدر بـ (1.272.000) شخصا بمعدل بطالة يقدر بـ(10.5%) ،  
بزيادة قدرها (0.6) مقارنة بشهر أفريل من نفس السنة ويعزى ذلك إلى ارتفاع البطالة  
لدى النساء من (16.5%) إلى (20%) خلال نفس الفترة .

ومن أبرز الخصائص المتعلقة بهذا المؤشر مابين أفريل و سبتمبر 2016 ، يمكن  
ذكر مايلي :

- انخفاض معدلات البطالة لدى الأشخاص دون مؤهلات من (08.3%) إلى (07.7%)  
مقابل ارتفاعها لدى حاملي الشهادات الجامعية من (13.2%) إلى (17.7%).

- توزيع البطالين بحسب المؤهل العلمي جاء كالآتي :البطالون من دون أي مؤهل أو  
شهادة علمية شكلوا (44.9%) من مجموع البطالين ،يلهم حاملي شهادات التكوين  
المهني (27%) و أخيرا حاملي الشهادات الجامعية الذين مثلوا (28.2%) من مجموع  
البطالين. (02: 2016,0ns)

ويمكننا القول أن بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في الجزائر -  
خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية- يرجع إلى جملة من العوامل، نذكر من بينها:  
- ضعف أداء الاقتصاد الجزائري لارتباطه بعائدات المحروقات - التي تمر بانخفاض  
حاد للأسعار في السنوات الأخيرة- و عدم تنوعه.

- ضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية أمام تراجع قدرة القطاع  
العمومي في ذات المجال بالإضافة إلى عدم توافق مخرجات المؤسسات التكوينية مع  
متطلبات سوق العمل .

جدول رقم (04) : توزيع السكان البطالين في الجزائر 2016:

الفئة العمرية	مستوى البطالة لكل إناث	مستوى البطالة لكل ذكور	مستوى البطالة لكل فئة (%)	المجموع	مستوى البطالة لكل فئة (%)
أقل من 20 سنة	10.000	90.000	29,8	99.000	30,9
20-24 سنة	125.000	225.000	20,2	3.350.000	25,7
25-29 سنة	182.000	219.000	13,5	401.000	18,3
30-34 سنة	85.000	118.000	7,5	203.000	9,9
35-39 سنة	38.000	57.000	4,2	94.000	5,4
40-44 سنة	24.000	39.000	3,4	63.000	4,4
45-49 سنة	12.000	20.000	01,9	31.000	2,6
50-54 سنة	2000	16.000	01,9	19.000	1,9
55-59 سنة	2000	09.000	02	11.000	2,1
المجموع	479.000	792.000	08,1	1.272.000	10,5%

Source : ONS (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016, p.05

### خاتمة :

في ضوء ما سبق ، يمكننا القول أن سوق العمل في الجزائر، عرفت عديد التحولات في السنوات الأخيرة ، لجملة من العوامل نذكر من بينها التغيير في هرم السكان، تأثير التوجهات الاقتصادية على سياسات التشغيل واستحداث الوظائف، ارتفاع عدد طالبي العمل وتأثير ذلك على ارتفاع مستويات البطالة، ناهيك عن تأثيرات مختلف الأحداث العالمية كالأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار المحروقات.

وللتعامل مع هذا الوضع وتسطير سياسة تشغيل ناجعة في الجزائر، تبرز أهمية الوقوف على أداء سوق العمل، من منطلق أن تلك السياسة تهدف في المقام الأول إلى محاربة البطالة في إطار تخطيط السياسات العامة للتنمية.

و للوصول إلى هذه المرحلة، تتبدى أهمية توفير و تطوير قاعدة لبيانات سوق العمل تشمل:

- مؤشرات سوق العمل وبخاصة ما تعلق منها بجانب العرض من طالبي العمل و جانب الطلب على العمل .

-آليات استحداث فرص العمل و المحافظة على استدامتها.

وهذه العوامل قد تساعد على الفهم الجيد لمظاهر الدينامكية و الاختلال في سوق العمل والتعامل معها بنجاعة ، كما قد تسمح بالرفع من القدرات التحليلية الاستشرافية حول الاتجاهات المستقبلية لهذا السوق.

### المراجع :

- 1) البنك الدولي: الرسائل الرئيسية في مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2013 ، عرض عام : الوظائف، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2013 ، ص 01.
- 2) منظمة العمل الدولية: إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عوامة عادلة ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 97، جوان 2008، منشورات المكتب الدولي للعمل ، سويسرا ، 2008، ص 01.
- 3) حسن الحاج : مؤشرات سوق العمل، جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2003، ص 03 .
- 4) منظمة العمل الدولية: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات، منشورات منظمة العمل الدولية، جنيف، سويسرا، 2009، ص 49.
- 5) مريان نادر، السلامة ممدوح، رداد خميس: دليل مؤشرات سوق العمل، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن ، 2006 ، ص 06.

(\*)Bureau International Du Travail(2015) : Indicateurs Clés Du Marché Du Travail (Icmt), 9<sup>eme</sup> Edition, Genève ,Suisse,2015.

6) Office National des Statistiques (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**, N°763 ,la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016, p.15

7) منظمة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية 2010، نيويورك، 2010، ص 228.

8) خليل أحمد خليل: قاموس المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1995، ص. 92.

9) مكتب العمل الدولي، تقرير المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، سويسرا، أكتوبر 1982

10) B Hamel, la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990, in : collection statistiques, Office National des Statistiques : Algérie, Sans date, pp 65-66.

11) منظمة العمل الدولية: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات، مرجع سابق، ص15.

12) [المكتب الإقليمي للدول العربية : الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم اتجاهات عام 2017](http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_541417/lang-%2Dar/index.htm) Repéré à ([http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS\\_541417/lang-%2Dar/index.htm](http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_541417/lang-%2Dar/index.htm)),10/03/2017

13) Bureau International Du Travail(2016) : Emploi Et Questions Sociales Dans Le Monde : Tendances Pour 2016, Genève,Suisse,P07.

14) Bureau International Du Travail(2017) : Emploi Et Questions Sociales Dans Le Monde – Tendances Pour 2017- Résumé Analytique, Genève, Suisse, p01.

15) Direction Générale des Douanes : Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie (Période: Cinq premiers mois 2017), *Centre National de l'Informatique et des Statistiques*, Algérie ,2017,p04-11.

16) الوزارة الأولى : حصيلة المنجزات الاجتماعية و الاقتصادية 2008-1999 ، بوابة الوزير الأول ([www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)) ، الجزائر ، 2009 ، ص 13.

17) Ministère de l'Industrie et des Mines(2017) : Bulletin d'information statistique, n°30, Edition mai 2017, Algérie ,p.09.

18) Bureau international du Travail (2015) : Les petites et moyennes entreprises et la création d'emplois décent et productifs , Rapport IV, 104e session de la Conférence internationale du Travail ,Publications du BIT, Bureau international du Travail, CH-1211 Genève 22, Suisse,p05.

19) حسين عبد المطلب الأسرج : المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ، في مجلة : الباحث، عدد 08، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 47.

20) منظمة العمل العربية (2010): التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة) ، جمهورية مصر العربية، ص 11.

21) الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962-2011، الجزائر، 2011، ص 34.

22) Office National des Statistiques (2015) : Démographie Algérienne 2014, la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, Alger, Mars 2015, p.08.

23) Office National des Statistiques (2017): **Démographie Algérienne 2016**,n:779, la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, Alger, juin 2017, p.15.

24) Ibid,p01.

25) Office National des Statistiques (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**, N°763 ,la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016, p.01

26)ONS (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**, op.cit.,p01.

27) Ibid,p01.

28)Agence National De L'emploi(2017) : Informations Statistiques, Mars2017,Algérie ,p.03.

Repéré à <http://www.anem.dz/ressources/pdf/2017/mars-2017.pdf>

29) Office National des Statistiques (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**, op.cit.,p02.